



ستؤدي إلى إعادة بناء بعض الأصول السائلة ورفع أصول «احتياطي الأجيال».. وبالتالي استبعاد مخاطر السيولة

«موديز»: الكويت ستعود للفوائض الضخمة بالعامين المقبلين

■ آفاق الإصلاحات المالية والتنويع الاقتصادي بعيداً عن النفط.. مازالت ضعيفة ■ 45 ألف دولار متوسط دخل الفرد بالكويت.. يعادل نفس المستوى في اليابان
■ احتياطات النفط والغاز «وفيرة» وتستمر لأكثر من 100 عام بالإنتاج الحالي ■ الكويت تمتلك أكبر احتياطات نفطية مؤكدة من حيث سنوات الإنتاج بالخليج

احتياطات قطر المصنفة مستقر Aa3 من الهيدروكربونات للفرد اعلى إذا أخذت احتياطات الغاز الطبيعي المسال في الحسبان. بالإضافة إلى ذلك، تعد تكاليف إنتاج النفط في الكويت من بين الأدنى عالمياً، إلى جانب السعودية والإمارات. ومع ذلك، على الرغم من وفرة النفط والغاز الهائلة التي تتمتع بها الكويت، كان أداء النمو في الكويت أضعف بكثير من نظيراتها العالمية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أحجام إنتاج النفط المستقرة نسبياً بسبب حصص الإنتاج التي حددتها «أوبيك+»، فضلاً عن النمو الضعيف نسبياً للقطاع غير النفطي بسبب التأخير في تنفيذ بعض المشروعات الحكومية الكبرى وتدني مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية.

وترى الوكالة أن ارتفاع إنتاج النفط سيعزز نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عامي 2022 إلى 2023، لكن النمو طويل الأجل سيكون مدفوعاً بالطاقة الإنتاجية للهيدروكربونات. وتقدر الوكالة أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت نما بنسبة 0,8٪ في عام 2021، مع تقلص الناتج المحلي الإجمالي للهيدروكربونات بنسبة 3,5٪ وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني بنسبة 5٪.

وأدى تخفيف الحكومة لإجراءات الإغلاق والتقدم في تطعيم السكان ضد فيروس كورونا إلى تعافي القطاع غير الهيدروكربوني، فيما بدأت الحكومة في تخفيف القيود عبر مجموعة متنوعة من القطاعات في أغسطس 2021 وسمحت للمواطنين بالسفر إلى الخارج شريطة تناول جرعتين من اللقاح. وأعربت الوكالة عن توقعاتها بارتفاع إنتاج النفط الكويتي من 2,6 مليون برميل يومياً في عام 2021 إلى 2,9 مليون برميل يومياً في عام 2022 و3,1 ملايين برميل يومياً في عام 2023 استناداً إلى توقعات بالغاء كامل لتخفيضات الإنتاج التي نفذتها «أوبيك+» خلال الربيع بحلول سبتمبر 2022. وستدعم زيادة الإنتاج نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 8/5,9٪ في عامي 2022 و2023 على التوالي، إلى جانب زيادة الإجراءات التي تمكن النشاط الاقتصادي غير الهيدروكربوني من العودة إلى طبيعته مع استمرار إزالة القيود المتعلقة بفيروس كورونا. وبالنسبة للكويت، ويرغم أن أسعار النفط المرتفعة ستعزز الميول الاقتصادية، إلا أن الظروف المالية الأكثر تشدداً بسبب ارتفاع أسعار الفائدة على مستوى العالم قد تؤثر على الطلب على الائتمان والنمو الاقتصادي غير النفطي في البلاد. وتتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للهيدروكربونات بنسبة 10/1 في عام 2022 مقابل نسبة 4/4 للقطاع غير الهيدروكربوني.

من ناحية أخرى، قالت الوكالة أن الاقتصاد الكويتي لا يزال من أقل الاقتصادات الخليجية تنوعاً حيث يمثل قطاع الهيدروكربونات ما يقدر بنحو 42٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وأكثر من 85٪ من الصادرات في عام 2021. علاوة على ذلك، فإن القطاع غير النفطي معرض أيضاً لمخاطر الهيدروكربونات لأن جزءاً كبيراً منه يعتمد على الحكومة إما مباشرة أو بشكل غير مباشر، من خلال توزيع إيرادات الحكومة من خلال رواتب القطاع العام. تدعم مداخل القطاع العام قطاعات مثل التمويل، حيث يهيمن على النشاط الإقراض للأسر والتمويل الصفقات العقارية.



وقالت ان الاحتياطات الهائلة من الهيدروكربونات وارتفاع نصيب الفرد من الدخل يدعم القوة الاقتصادية.

وأدى الاستغلال الفعال للكويت من الموارد الهيدروكربونات الهائلة بتكلفة إنتاج منخفضة نسبياً إلى توليد دخل مرتفع للفرد من حيث تعادل القوة الشرائية وصل إلى 45 ألف دولار في عام 2021، وهذا المستوى يمكن مقارنته مع مثيلاته لدى دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأخرى المصنفة بنفس المستوى مثل اليابان.

وكانت الكويت عاشر أكبر منتج للنفط على مستوى العالم في عام 2020 وفقاً للمراجعة الإحصائية لشركة «بريتيش بتروليوم» للطاقة العالمية لعام 2021، على الرغم من بدء إنتاج النفط والغاز في الأربعينيات من القرن الماضي، إلا أن احتياطات النفط والغاز في البلاد لا تزال وفيرة واحتياطاتها المؤكدة من النفط والغاز ستستمر أكثر من 100 عام بالمعدل الحالي للإنتاج. وتمتلك الكويت أكبر احتياطات نفطية مؤكدة من حيث سنوات الإنتاج في دول مجلس التعاون الخليجي. أما من حيث المقارنة مع تعداد السكان، فإن نصيب الفرد الكويتي من براميل النفط في الكويت أعلى بكثير من نظيره في الإمارات العربية المتحدة المصنفة عند مستوى مستقر Aa2 والمملكة العربية السعودية (مستقر A1)، على الرغم من أن

ويرغم استبعاد ذلك على المدى القريب، فإن مخاطر السيولة الحكومية المتجددة، خاصة إذا استنزفت الأصول في صندوق الاحتياطي العام بشكل كبير بسبب العجز المالي المستمر قد تؤدي للتوجه نحو تخفيض التصنيف.

الوضع الائتماني

وقالت الوكالة أن هذا التحليل يوضح الوضع الائتماني في الكويت من حيث الملاءة الاقتصادية والمؤسسية وقوة الحكومة والقوة المالية وقابلية التعرض لمخاطر الأحداث، وهي العوامل التحليلية الأربعة الرئيسية في منهجية التصنيف السيادي لدينا.

وأضافت الوكالة: «حدثنا تصنيف القوة الاقتصادية للكويت عند «aa2»، وهي على من الدرجة الأولية «baa1»، حيث تمكن الموارد الهيدروكربونية الكبيرة وانخفاض تكاليف الإنتاج للموارد المعدنية لتكون المحرك طويل الأجل للدخل والرفوة، وهو ما لا يدخل في اعتبارات مقاييس بطاقة الأداء، وفي حين أن الزيادة التي نجمت عن الوباء في تقلبات النمو ليست سمة هيكلية في اقتصاد البلاد. ومع ذلك، فإن اعتماد الكويت على الهيدروكربونات يعني أن تسارع الزخم في التحول العالمي للكربون سيضع ضغطاً سلبياً على اقتصادها والمالية الحكومية..»

محمود عيسى

ذكرت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني ان الوضع الائتماني للكويت يعتمد على احتياطاتها المالية الضخمة بشكل استثنائي، حيث تتجاوز أصول صندوق الثروة السيادي بشكل كبير الناتج المحلي الإجمالي، علاوة على الديون الحكومية المنخفضة للغاية والاحتياطات الهائلة من الهيدروكربونات بتكاليف إنتاج منخفضة ومستويات دخل عالية للغاية.

وقالت الوكالة انه استناداً إلى افتراضاتها الحالية لأسعار النفط فمن المرجح أن تحقق الكويت فوائض مالية ضخمة خلال العامين المقبلين، ما سيؤدي في تقديرها إلى إعادة بناء بعض الأصول السائلة ورفع أصول صندوق الثروة السيادية، وبالتالي استبعاد مخاطر السيولة على الأقل في السنوات القليلة المقبلة.

كما أن توقعاتها بأن الميزانية العمومية للحكومة والموازنات المالية الوفاقية ستظل قوية في المستقبل المنظور، حيث ستساعد في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار الخارجي. واعتبرت الوكالة أن نقاط القوة سالف الذكر تتوازن مع أو تقابل اعتماد الكويت الكبير للغاية على النفط وهو ما يخلق تقلبات في الناتج المحلي الإجمالي والمالية العامة، بالإضافة إلى العلاقة غير المتينة بين الحكومة والبرلمان، والتي تضعف تشكيل السياسة وتقوض قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات، فضلاً عن التوترات الجيوسياسية الإقليمية.

وأشارت إلى ان اعتماد الكويت على النفط يترك اقتصادها ومواردها المالية الحكومية شديدة التأثر بمخاطر التحول عن الهيدروكربون إلى الطاقة النظيفة على المدى الطويل، وهو ما ينعكس في نتيجة ملف تعريف مصدر المخاطر البيئية الخاص بال دولة.

التصنيف السيادي

وقالت «موديز» لا تزال آفاق الإصلاحات المالية والتنويع الاقتصادي بعيداً عن النفط، ضعيفة لأن مبادرات سياسة الحكومة لا تزال تواجه مقاومة في البرلمان، موضحة أن النظرة المستقبلية المستقرة تعكس مخاطر متوازنة على التصنيف. ولفتت إلى انه قد يتطور التأثير التصاعدي على التصنيف إذا تحسنت آفاق التنويع المالي والاقتصادي بعيداً عن النفط بشكل كبير، مما يؤدي بدوره إلى زيادة تقييمات الوكالة لروثة الدولة السيادية في مواجهة مخاطر التحول عن الكربون على المدى الطويل، كما أن وجود علاقة منتجة بين الحكومة والبرلمان قادرة على تعزيز فاعلية أكبر للسياسات وتزيد من قدرة الحكومة على الاستجابة للصدمات، ومن شأنها أن تساعد على رفع التصنيف.

وعلى العكس من ذلك، قالت الوكالة انها يمكنها خفض التصنيف إذا كان من المرجح أن تضعف القوة المالية للحكومة بشكل كبير على المدى المتوسط، وربما في سيارايو يؤدي فيه عدم القدرة على تنفيذ الإصلاحات إلى عجز مالي واسع النطاق مع انخفاض أسعار النفط، ويصاحب ذلك ارتفاع ملحوظ في الديون (مع ملاحظة وجوب إصدار قانون ديون جديد).

9 ملايين دينار استشارات فنية لـ «نفط الكويت».. حازت فيها «بتروتل» أقل العروض



أحمد مغربي

قدمت شركة تراجت للخدمات النفطية عرضاً مالياً بقيمة 9,3 ملايين دينار، وذلك بعد العرض الأول الذي قدمته الشركة بقيمة 12,7 مليون دينار، فيما قدمت شركة هالبرتون خفضاً في العرض المالي بالجولة الثالثة ليصل إلى 10,1 ملايين دينار من مستوى 17,2 مليون دينار في العرض الأول. أما شركة روبرتسون فقد قدمت عرضاً مالياً بقيمة 9,8 ملايين دينار انخفاضاً من عرض مالي بلغ 22,1 مليون دينار، فيما قدمت شركة BEICIP-FRANLAB عرضاً بقيمة 9,9 ملايين دينار.

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة، أن شركة نفط الكويت تتجه لتوقيع عقد بقيمة 8,99 ملايين دينار لتقديم استشارات فنية بمجال النفط والغاز، حيث قامت شركة بتروتل بتقديم العرض المالي الأدنى بقيمة 8,9 ملايين دينار. قالت المصادر إن شركة نفط الكويت أجرت 3 جولات تفاوض مع 5 شركات عالمية في ممارسة محدودة، حيث

«العدل» تشهر اتحاد ملاك إحدى عمارات شقق التمليك في بنيد القار

طارق عرابي

وافق مدير إدارة التسجيل العقاري بوزارة العدل على إشهار اتحاد ملاك إحدى عمارات شقق التمليك الواقعة في بنيد القار، وذلك بعد أن تقدم مجموعة من الملاك بمثلون الأغلبية بطلب إشهار اتحاد الملاك، طبقاً لقرار وزير العدل والشؤون القانونية رقم 64 لسنة 1981 الخاص بنظام اتحاد ملاك الطبقات والشقق.

ويضع اتحاد الملاك الذي وافقت «العدل» على إشهاره 12 مالكا لشقق التمليك الواقعة في إحدى العمارات السكنية في بنيد القار، مما يجعلهم مالكين على الشيوخ للأجزاء المشتركة في البناية وفقاً لنص المادة 848 من القانون المدني الكويتي، حيث يشكلون أغلبية من بين ملاك الشقق كونهم يملكون ما مجموعه 13 من أصل 22 شقة تتكون منها البناية.

واستند قرار الإشهار في صدوره إلى أن الأجزاء المشتركة في البناية تحتاج إلى المحافظة عليها وتنظيم الانتفاع بها إلى تكوين اتحاد لإدارة العقار وضمان حسن الانتفاع به، إذ سيتولى إدارة الاتحاد الجمعية العمومية ومدير الاتحاد الذي سيقوم بهذا الدور على النحو الصحيح.

«أمانة الأوقاف» تبحث عن شركات لصيانة عقاراتها

طارق عرابي

علمت «الأنباء» ان الأمانة العامة للأوقاف تبحث حالياً عن شركات متخصصة في تنفيذ وإنشاء وصيانة العقارات، للقيام بأعمال الصيانة اللازمة لعقاراتها الموزعة في عدد من مناطق الكويت. وفي هذا الصدد، أكدت المصادر أن «أمانة الأوقاف» بصدد الإعلان عن رغبتها في طلب تسجيل الشركات المتخصصة لتنفيذ وإنشاء وصيانة مجموعة عمارات تابعة لها في مناطق متفرقة في الكويت، على أن ينتهي طلب التقديم بتاريخ 14 أغسطس المقبل.

وتضع الأمانة شروطاً محددة للشركات الراغبة في التقديم لهذا الغرض، من بينها أن تكون الشركة كويتية وقبدية في السجل التجاري ومسجلة لدى غرفة تجارة وصناعة الكويت، أو شركة أجنبية لديها شريك أو وكيل كويتي بعقد رسمي موثق، وأن تكون الشركة أو المؤسسة مصنفة بلجنة المناقصات المركزية (فئة أولى) أو (فئة ثانية) أو (فئة ثالثة).

كما تشترط الأمانة أن تكون الشركة تمتلك الخبرة الكافية في هذا المجال ولديها سابقة أعمال لخمس سنوات مع تقديم ميزانية معتمدة لأخر ستة مالية للشركة. وجدير بالذكر أن الأمانة العامة للأوقاف تمتلك محفظة عقارية متنوعة تضم مجموعة من العقارات الاستثمارية والتجارية موزعة على عدد من مناطق الكويت المختلفة.

سامر العابد رئيساً تنفيذياً لفرع إنش إس بي سي الشرق الأوسط

علي إبراهيم

«يؤشّر في سجل البنوك لدى بنك الكويت المركزي بالتعديل على بيانات الحدود فرع الكويت، بتعيين سامر أحمد العابد رئيساً تنفيذياً لفرع اتش اس بي سي الشرق الأوسط المحدود فرع الكويت بدلا من جون روجر وينفيلد». وقضت المادة الثامنة بان يعمل به من تاريخ 16 يونيو الجاري.

19 مناقصة و35 ممارسة و6 عقود مباشرة في قطاعات مختلفة

«المالية»: 60 مناقصة وعقداً مباشراً وممارسة خلال 2022/2023

علي إبراهيم



أظهرت الخطة السنوية لوزارة المالية نيتها طرح نحو 60 عقداً مباشراً وممارسة ومناقصة خلال العام المالي الحالي 2023/2022. وتفصيلاً، تحظى العقود المباشرة بنحو 10٪ من إجمالي التعاقدات المخطط لها خلال العام بواقع 6 عقود بينها عقدان في القطاع الضريبي، الأول منهما للبريد والثاني لتوفير خدمات إلكترونية للإدارة الضريبية مثل البطاقة الضريبية والمخالفات وشهادات الإفراج عن محجوز الضمان، بينما يحظى قطاع إدارة مجمع الوزارات بعقدين الأول لتوفير احتياجات أجنحة الوزراء والوكلاء من أثاث vip في مبنى 7-17، فضلاً عن عقد لصيانة كبائن التدخين في المجمع، وعقد لتجديد تراخيص إدارة التدقيق الأمني بإدارة مركز المعلومات وكذلك توفير خدمات الشبكة الدولية للمعلومات.

وتستحوذ المناقصات على نحو 32٪ من تعاقدات وزارة المالية بواقع 19 مناقصة خلال العام في 6 قطاعات رئيسية بالوزارة من بينها ترميم وصيانة مباني مجمع الوزارات والتعاقد مع استشاري لتقديم خدمات الإشراف على تنفيذ مناقصات الصيانة الجذرية لأسطح المجمع وتدعيم العناصر الإنشائية، وتوريد وتركيب أنظمة أمنية للسور الخارجي لبني المجمع ومواقف لجوابة الشراء الحكومي.

وتستحوذ مناقصات وزارة المالية بواقع 19 مناقصة خلال العام في 6 قطاعات رئيسية بالوزارة من بينها ترميم وصيانة مباني مجمع الوزارات والتعاقد مع استشاري لتقديم خدمات الإشراف على تنفيذ مناقصات الصيانة الجذرية لأسطح المجمع وتدعيم العناصر الإنشائية، وتوريد وتركيب أنظمة أمنية للسور الخارجي لبني المجمع ومواقف

«السكنية» تطرح مزايده لمجمع تجاري ونادٍ صحي في منطقة «القيروان»

علي إبراهيم

علمت «الأنباء» أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية ستطرح فرصة استثمارية بالمزايده لمجمع تجاري ونادٍ صحي في منطقة القيروان على مساحة تصل إلى 12,5 ألف متر تتضمن مواقف للسيارات. وستدعو المؤسسة الشركات المتخصصة للمشاركة في تلك الفرصة بنظام التصميم والتطوير والتمويل والتشغيل والإدارة والصيانة، حيث ستتمثل الهدف الأساسي من المشروع في مشاركة القطاع الخاص

في تطوير مبنيين منفصلين هيكلياً، الأول منهما للمجمع التجاري على مساحة أرض إجمالية تبلغ 4920 متراً، ونادٍ صحي على مساحة أرض تبلغ 2000 متراً. ويفصل بين الموقعين الخاصين بالمجمع والنادي موقع آخر مخصص لإقامة مواقف عامة للسيارات لخدمة المشروع بمساحة إجمالية تصل إلى 5655 متراً، فيما سيكون التأهيل والتقييم في المزايدة لاحقاً وعلى أساس تقييم فني ومالي وفقاً للشروط الواردة في وثيقة المزايدة، كما يتم تقديم العطاءات والمستندات المطلوبة في موعد أقصاه 3 نوفمبر المقبل.